الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.53

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
10 May 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة دينيتش (نائبة الرئيس) .....(كرواتيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-30831 (A)
0130831

في غياب السيدة روزنتال (غواتيمالا)، تولت السيدة دينيتش (كرواتيا) نائبة الرئيسة، الرئاسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

تحسين آليات الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (تابع) (*A/55/826* و *Corr.1*)

١ - **السيد لينيفورس** (السويد): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يضطلع بدور هام في تحسين آليات الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية. وبينما أشار تقرير الأمين العام (A/55/826 و Corr.1) إلى أن تنفيذ توصيات المكتب السابقة قد أدت إلى تحسُّن إجمالي في آليات الرقابة، فإن نقص قدرة الصناديق والبرامج على الاضطلاع بتحقيقاتها الخاصة لا تزال تشكل سببا للقلق، لا سيما لأنها تؤدي إلى استنزاف موارد المكتب. ويوافق الاتحاد الأوروبي على التوصيات الواردة في التقرير.

٢ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن شمول تقرير الأمين العام يعتبر تعويضا وفيرا عن التأخير في إصداره. وتعتبر التوصيات التي تضمنها معقولة وينبغي للأمين العام أن ينفذها. وأعرب عن أمله في أن يتخذ مديرو الصناديق والبرامج تدابير لتحسين تقييم برامجهم وقدرات التحقيق في تلك المجالات حيث جرى تحديد موضع الضعف. وينبغي للمكتب من جانبه أن يواصل إتاحة قدرات التحقيق للصناديق والبرامج.

٣ - وأضاف قائلا إن وفده سيرحب بتقييم أداء مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي من المتوقع أن يكون بمثابة نموذج للصناديق والبرامج الأخرى. وذكر التقرير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا توجد لديه إجراءات محددة للإبلاغ عن ادعاءات الفاقد والاحتيال وسوء الإدارة والخطوات اللازمة التي ينبغي اتخاذها لتصويب تلك الرقابة.

٤ - واسترسل قائلا إنه سيرحب أيضا بتوضيح مهام مكتب المفتش العام لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نظرا لأن التقرير يشير إلى أن خدمات الرقابة ومراجعة الحسابات تقدمها لجنة الرقابة بالمفوضية وأن قضايا معقدة قد أحيلت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق. وقال إنه يود أن يعرف كذلك ما إذا كانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لديها محققيها المدربين وما هي التدابير المحددة المعتزم اتخاذها لتحسين التعاون والتنسيق بين مراجعي الحسابات الداخليين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأولئك التابعين لكيانات الأمم المتحدة التي تستعين بخدمات ذلك المكتب. وأعرب في ختام كلمته عن رغبته في معرفة ما إذا كانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لديها قدرة خاصة على التحقيق.

٥ - **السيد أحمد** (العراق): أشار إلى أن التقرير السابق للأمين العام عن تحسين آليات الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (A/55/436) قد وجَّه الانتباه إلى الأخطاء المالية وإضاعة مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق لملايين الدولارات في شمال العراق. غير أنه لم يتم اتخاذ أي تدابير لمعاقبة المسؤولين عن ذلك. وقال إنه من

الظلم تحميل العراق العبء المالي الناتج عن ذلك، نظرا لأنه يجري تمويل مكتب برنامج العراق من الموارد العراقية. وأردف قائلا إن وفده أيد التوصية بتكثيف التعاون والتنسيق في أنشطة تغطية مراجعة الحسابات الداخلية في العراق، والتي تموَّل من برنامج النفط مقابل الغذاء، لتلافي وقوع مثل هذه الجرائم.

٦ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفده وافق على التوصيات الواردة في التقرير ومن الأساسي بالنسبة للمنظمة تعزيز رقابتها للصناديق والبرامج التنفيذية. ولا تزال الثغرات قائمة في ترتيبات الرقابة، و لم تُنفذ حتى الآن التوصية ٣، التي تقضي بأن تخصص الصناديق والبرامج اعتمادات في الميزانية لخدمات التحقيق المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٧ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن التقرير وفَّر أساسا طيبا للعمل في المستقبل. وفي حين أن وفده يؤيد التوصيات الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسادسة الواردة في تقرير عام ١٩٩٧ (A/51/801) والمشار إليها في الفقرة ٦٠ من التقرير قيد النظر، فإنه يود أن يتأكد مما إذا كانت تلك التوصيات قد صدقت عليها الجمعية العامة قبل تنفيذها. وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤٤ طلب إلى الأمين العام أن يحيل تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الجمعية العامة للنظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة. ويمكن لذلك اعتبار أن تنفيذ توصيات المكتب قبل الأوان يتعارض مع قرارات الجمعية العامة التي تنظم عمليات المكتب.

٨ - واسترسل قائلا إن وفده سيرحب أيضا بتوضيح مضمون مذكرة التفاهم المطلوب من رؤساء الصناديق والبرامج التوقيع عليها في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وسيكون من المفيد معرفة ما إذا كانت مذكرة التفاهم قد أُبرمت بناء على طلب من الصناديق والبرامج.

٩ - **السيد نايـر** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قال ردا على الأسئلة التي طرحتها الوفود إنه في حين أن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يمثل نموذجا كاملا لبقية الصناديق والبرامج، إلا أن لديه آلية لمراجعة الحسابات الداخلية لتغطية عمليات البرنامج. وأردف قائلا إن صلاحيات لجنة استعراض ورقابة الإدارة، التي أنشئت لاستعراض خطط مراجعة الحسابات الداخلية لأنشطة البرنامج والتعليق عليها، تحتاج إلى زيادة صقلها والالتزام بها، لا سيما فيما يتعلق بتواتر اجتماعات اللجنة. وتُحال القضايا المعقدة في الواقع إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق فيها.

١٠ - وفيما يتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قال إن مكتب المفتش العام حقق في قضايا بسيطة، بينما تُحال القضايا الأكثر تعقيدا إلى المكتب للتحقيق فيها. وقد وقَّعت اليونيسيف بالفعل من جانبها مذكرة تفاهم تكفل توافر موارد كافية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقديم خدماته إلى المنظمة ويوجد اتفاق ضمني باضطلاع المكتب بالتحقيقات الأكثر تعقيدا.

١١ - واسترسل قائلا إنه لمن دواعي سروره الرد خلال المشاورات غير الرسمية على السؤال الذي طرحه وفد العراق. وردا على السؤال الذي وجهه مندوب المملكة العربية

السعودية، قال إنه من المطلوب من الصناديق والبرامج أن تدفع للمكتب مقابل خدمات التحقيق الخاصة بها. وفيما يتعلق بالسؤال الذي وجهه مندوب الجمهورية العربية السورية، قال إن الجمعية العامة قد صدقت على توصيات المكتب، وطلبت إلى المكتب أيضا إعداد التقرير المستكمل الحالي. ويقوم المكتب حاليا بتقديم تقرير عما اتخذته الصناديق والبرامج من إجراءات لتنفيذ توصياته السابقة.

١٢ - ومضى قائلا إن مذكرة التفاهم المشار إليها في الفقرة ٥٩ من التقرير هي أساسا اتفاق لتقديم خدمات تحدد الإجراءات التي يضطلع بموجبها المكتب بالتحقيقات من أجل الصناديق والبرامج. ونظرا لأن خدمات المكتب يُسدد ثمنها، فإنه من الطبيعي الاتفاق على شروط تقديمها.

١٣ - **السيد أحمد** (العراق): قال إن وفده يود الحصول على رد على السؤال الذي طرحه في جلسة غير رسمية للجنة.

مسائل أخرى

١٤ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده طلب في جلسة سابقة للجنة رأي مكتب الشؤون القانونية بشأن مفهوم الإدارة لما تعنيه عبارة ''يحيط علما بأحد التقارير''. وقال إنه لاحظ أن الفقرة ٢٨ من المرفق السادس من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على أن تكتفي الجمعية العامة، بما في ذلك لجانها الرئيسية، بالإحاطة علما بتقارير الأمين العام أو الهيئات الفرعية التي لا تحتاج إلى قرار من الجمعية، ولا تجري مناقشة لها أو تتخذ قرارات بشأنها، ما لم يطلب الأمين العام أو تطلب الهيئة المعنية ذلك على وجه التحديد. وأردف قائلا إنه يود أن يعيد تأكيد الطلب الرسمي لوفده بحضور ممثل لمكتب الشؤون القانونية أمام اللجنة لتوضيح المسألة. وأشار إلى الرأي المقدم إلى اللجنة من مكتب الشؤون القانونية خلال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة بأن العبارة تعني أن الجمعية العامة قد نظرت في التقرير وأنها لم تؤيده أو ترفضه. وسيكون من المفيد الحصول على إعادة تأكيد لهذا المفهوم. وأضاف قائلا إنه في غياب وجود إيضاح فإنه قد طلب ذلك من مكتب الشؤون القانونية، نظرا لأن وفده سيجد صعوبة في الإحاطة علما بأي تقرير للأمين العام.

١٥ - **السيد أولبرخت** (جنوب أفريقيا): قال إن وفده مهتم للغاية بالحصول على إيضاح للمسألة من مكتب الشؤون القانونية.

١٦ - **السيد أكاكبو - ساتشيفي** (أمين اللجنة): أشار إلى أن الرأي الذي أعرب عنه بالفعل مكتب الشؤون القانونية يبقى ساريا حتى يتعارض مع رأي لاحق. وقال إنه اتصل بمكتب الشؤون القانونية وقيل له إن معنى عبارة ''يحيط علما بأحد التقارير'' يتوقف على السياق الذي استخدمت فيه العبارة. ففي مجلس الأمن، على سبيل المثال قد تعني أنه يأذن بالإجراء المدعو إلى اتخاذه في التقرير. وفي اللجنة الثالثة، حيث تقدم عادة تقارير عديدة إلى الجمعية العامة في أواخر الدورة، فإنها قد تكون من قبيل المجاملة للمقرر الذي أعد التقرير، لأنه قد يكون من المستحيل عادة من الناحية المادية النظر في مضمون التقرير في الوقت المتاح. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن كامل مضمون التقرير مقبول. واسترسل قائلا إن أي طلب موجه إلى مكتب الشؤون القانونية

للإيضاح يتعين أن يتعلق لذلك بحالة محددة، نظرا لأنه لا يمكن لأي رد موحد أن يغطي جميع حالات استخدام المصطلح. وعلاوة على ذلك، يتعين أن يصدر الطلب عن اللجنة وليس عن وفد واحد أو مجموعة من الوفود. ويتعين على اللجنة لذلك أن تقرر ما إذا كانت ترغب في توجيه سؤال محدد إلى مكتب الشؤون القانونية.

١٧ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ليس لديه رغبة في مواصلة المناقشة مع مسؤول إما غير معني بالمسألة أو ليس مؤهلا لمناقشتها. ويتعين إجراء المناقشة بكل الجدية التي تستحقها ودعا الرئيس إلى متابعة طلبه الرسمي بحضور ممثل لمكتب الشؤون القانونية أمام اللجنة.

١٨ - **السيد أور** (كندا): قال إن وفده يتوقع أن يتبع المكتب الإجراء القانوني الصحيح إزاء المسألة. وسيكون من المفيد أيضا إذا ما أتيحت الوثيقة التي تتضمن الرأي السابق لمكتب الشؤون القانونية لأعضاء اللجنة.

١٩ - **السيد أولبرخت** (جنوب أفريقيا): قال إن وفده سيجد أنه من المفيد جدا أيضا الحصول على إيضاح بصورة مباشرة من ممثل لمكتب الشؤون القانونية.

٢٠ - **الرئيس**: قال إنه سيحيل طلب اللجنة إلى المكتب، والذي سيتابع الطلب.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥